
 التنمية الاقتصادية في الجزائر بن متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية

الطالبة: زيتوني هوارية

الأستاذ الدكتور مكيد علي

جامعة ابن خلدون تيارت

الملخص:

تناولت الدراسة موضوع التنمية الاقتصادية في الجزائر، باعتبارها المعيار الجوهرية في تقييم المخططات الإنمائية والتي شملت برامج تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية شاملة، تركز على المنهج الاشتراكي أعدتها الجزائر المستقلة لتطوير الاقتصاد الوطني والخروج من حالة التخلف والتبعية للخارج، وقد توصلت الدراسة إلى أن تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر يرتبط بتخطيط استراتيجي حكومي من أجل رسم سياسة عامة ترسم المسار التنموي الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية:

التنمية الاقتصادية، المخططات التنموية، الرفاه الاجتماعي.

Summary:

the study dealt with the theme of economic development in Algeria, as the fundamental criterion in the assessment of development plans, which included economic, social and cultural development programs, based on the socialist curriculum prepared by the independent Algeria to develop the national economy and out of the state of backwardness and dependence abroad, the study found that the economic development in Algeria is linked to the Government Strategic Planning for a policy that draws the track of economic development.

Keywords: economic development, social welfare and development schemes.

مدخل:

تعتبر التنمية الاقتصادية من أهم التحديات التي تواجه الجزائر، من أجل الاستجابة لمتطلبات الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم وزيادة رفاهيتهم وتقوية الاقتصاد الوطني يشكل يعزز مكانة الدولة وقوتها ويسمح بالاستفادة المثلى من الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة، فالدولة تواجه تحديات التنمية الاقتصادية بسبب ضعف هيكلها الاقتصادي الإمكانات اللازمة للنصوص بمختلف القطاعات الاقتصادية يشكل يسمح يخلق اقتصاد متنوع وبإحداث تنمية شاملة في جميع الميادين.

ولقد عاش الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من عقد الثماني ذات من العديد من المشاكل الاقتصادية التي وقفت أمام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية، ولعل أهم هذه المشاكل معدلات النمو المختلفة وزيادة حدة التضخم، وارتفاع حجم البطالة.

أهمية الدراسة:

تمكن أهمية الدراسة في كونها تطرح موضوعا غاية في الأهمية والتنمية الاقتصادية، والذي لقي جدلا واسعا وجيزا كبيرا من النقاش في الدراسات الاقتصادية باعتباره يمثل محصلة الجهود المبذولة لتحقيق رفاهية الإنسان.

أهداف الدراسة:

- 1- إبراز أهمية التنمية الاقتصادية ودورها في التنمية الشاملة.
 - 2- تقييم مدى انعكاس المخططات التنموية على التنمية الاقتصادية في الجزائر.
 - 3- الهدف من هذه الدراسة تبيان تملكه الجزائر من إمكانيات اقتصادية للنهوض بالدولة الجزائر نحو التقدم المنشود.
- ومنه يمكن طرح الإشكالية التالية:

✓ إلى أي مدى حققت الجزائر تنمية اقتصادية ساهمت في تحقيق الرفاه الاجتماعي؟.

وللإجابة عن الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

- 1- ما هي الأسس النظرية للتنمية الاقتصادية؟.
 - 2- ما هي العلاقة بين التنمية الاقتصادية والسياسية في البلدان العربية؟.
 - 3- ما هي متطلبات التنمية الاقتصادية لتحقيق التنمية الشاملة؟.
 - 4- ما هي معوقات التنمية الاقتصادية في الجزائر؟.
- وبناء على ما تقدم قسمنا الورقة البحثية إلى ثلاث محاور أساسية:
- المحور الأول:** الأسس النظرية للتنمية الاقتصادية.

المحور الثاني: الملقاة بين السياسة والتنمية الاقتصادية في البلدان العربية.

المحور الثاني: التنمية الاقتصادية في الجزائر في الفترة (1990-2016).

المحور الأول: التنمية الاقتصادية مدخل في المفاهيم

للحديث عن التنمية الاقتصادية لابد من التطرق إلى تعنف التنمية ثم ابز ما مفهوم التنمية الاقتصادية وأهداف هته التنمية وأهميتها بالنسبة لدول العالم الثالث وعلى رأسها الجزائر.

التنمية: إن من بين تعريفات التي تعرف التنمية: "أنها حركة تستهدف تحقيق حياة أحسن للمجتمع المحلي نفسه من خلال المشاركة الإيجابية للأهالي.

أو هي عملية التغيير واعي يحدث في المجتمع من خلال التوحد والمشاركة بين جهود المواطنين والحكومة بهدف الاستفادة من كافة الموارد المتاحة في المجتمع وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وفق خطة مرسومة.

ومن خلال هذا التصق يمكن أن نبرز أهم العناصر الأساسية للتنمية وهي:

- التنمية تركز على الإنسان باعتبار العنصر البشري الذي يساهم في عملية التنمية.
- التنمية عملية تستهدف تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لجميع أفراد المجتمع لشريحة على أخرى.
- تهدف التنمية إلى استغلال كافة الطاقات والموارد المتاحة في المجتمع.
- تعتمد التنمية على المشاركة الشعبية ويعني هذا ضرورة أن يساهم جميع أفراد وأعضاء المجتمع في كل مراحل التنمية ابتداء من التخطيط للتنمية حتى آخر مراحل التنمية.
- تهدف التنمية إلى تنمية وعي الأفراد وتوجيههم وتنمية قدراتهم على مواجهة المشكلات.
- وينبغي القول أن التنمية التي نسعى إليها يجب أن تكون موجهة للداخل وتعتمد على القوى الذاتية¹.

التنمية الاقتصادية: بمفهومها التاريخي الإنساني الشامل عرفت بكونها تدرج طويل الأمد يعبر عن شكل المادي للمجتمعات البشرية عبر العصور، وقد تجلى ذلك في مظهرين أساسيين: المظهر الأول كمي متعلق بالمتغيرات الاقتصادية الاجتماعية المرتبطة بالتحويلات البنوية أو الهيكلية.

المظهر الثاني نوعي في المؤسسات الاجتماعية والأفكار والتصورات، المفاهيم، وأنماط المعيشة التي تظهر في سعي المجتمع لتحقيق حاجاته المادية. وقد اتسمت حركة هذا التدرج والتطور ببطء شديد من جهة، في بنيته بين مجتمع آخر، وأحيانا لا يكاد يلاحظ بسبب ضآلته من جهة أخرى.

وقد ارتبطت أهمية التطور البشري منذ فجر التاريخ بأهمية وسائل الإنتاج التي صنعها، وبالتالي فإن الصناعة

بمفهومها البسيط ترتبط ارتباطا وثيقا بالتطور والتنمية الاقتصادية، وهي بذلك تنقل المجتمع

من الجمود والبطء والتخلف، وإلى التقدم، أي من مرحلة ما قبل التصنيع إلى مرحلة التصنيع، وبدون هذا الأخير لا يمكن الحديث عن أية تنمية أو أي تطور اقتصادي كن، ولا أدل على ذلك أكثر من أن كل البلدان المتخلفة اليوم

هي بلدان غير صناعية، في حين نجد أن كل البلدان الصناعية هي بلدان متقدمة.

مفهوم التنمية الاقتصادية:

- لا نستطيع إعطاء صف شامل للتنمية الاقتصادية وذلك لتشعبها واختلاف مدارسها ومحليها وكل يعطي بناءا على تصوره لتطور المجتمع، ومنه نبرز بعض التعاريف للتنمية الاقتصادية حسب بعض، ومنه ما يلي:
- يعرفها جيرالد ماير: "التنمية الاقتصادية هي العملية برفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن".
- يعرفها سعد الدين إبراهيم: "التنمية الاقتصادية بأنها انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات الكامنة في معين بشكل كامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع، أما العناصر الرئيسية لمضمون التنمية فهي:
- أنها عملية داخلية ذاتية، بمعنى أن كل بذورها ومقوماتها الأصلية موجودة في داخل الكيان نفسه وأن أي عوامل أو قوي خارج هذا الكيان لا تعدو أن تكون عوامل مساعدة.
 - هي عملية ديناميكية مستمر، أي أنها ليست حالة ثابتة.
 - أنها عملية ليست ذات طريق واحد، وأنها نتعدد طرقها واتجاهاتها باختلاف الكيانات وباختلاف وتنوع الإمكانيات الكامنة في داخل كل كيان².
- ويرى مفهوم الحديث للتنمية الاقتصادية أن أية تنمية جدير بهذه التسمية ينبغي أن تهدف إلى تحقيق ما يلي:
- إشباع الحاجات الأساسية لغالبية الشعب.
 - تحويل البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
 - إعادة توجيه العلم والتكنولوجيا لخدمة الإنسان.
 - تحقيق تنمية مدعمة ذاتيا ومنسجمة مع البيئة³.
- فيمكن أن نقول "التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع".
- فالتنمية الاقتصادية تنطوي ليس فقط على تغيرات اقتصادية معينة بل وتتضمن أيضا تغيرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية، حيث تضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي أو الإنتاج القومي الحقيقي وكذلك في نصيب المد منه. وهذا التحسن في الدخل أو الإنتاج يساعد على الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع⁴.
- وبالإضافة إلى ما سبق، تشتمل التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين كل من مهارة وكفاءة وقدرة العامل على الحصول على الدخل وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل، وتقدم المؤسسات المالية وتنظيم السوق المالي وتطوير الوسائل والاتصالات.

ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية:

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان، وتوفير أسلوب حياة كريمة، ولا ينظر إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها، وإنما ينظر إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى، ومن الصعب تحديد أهداف معينة في هذا المجال نظرا لاختلاف كل دولة، واختلاف أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إلا أنه يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن حور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي:

1- زيادة الدخل القومي: تعبر زيادة الدخل القومي من أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، ذلك أن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلدان إلى القيام بالتنمية الاقتصادية، إنما هو فقد وانخفاض مستوى معيشة سكانها ولا سبيل للقضاء على هذا الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة وتحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي⁵.

2- رفع مستوى المعيشة: يعبر تحقيق مستوي مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكّل وملبس ومسكن وغيرها وشقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة، ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات.

3- تقليل التفاوت في الدخل والثروات: هذا الهدف من الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية، حيث نجد أنه في معظم الدول المتخلفة ورغم انخفاض الدخل القومي وانخفاض متوسط نصيب الفرد منه، تفاوتت كثيرا في توزيع الدخل والثروات، إذ تحصل طبقة صغيرة من أفراد المجتمع على حصة كبيرة من هذه الثروة. ومن هذا التفاوت في توزيع الثروات والدخل، يؤدي إلى إصابة المجتمع بأضرار جسيمة، حيث يعمل على بدده بين حالة من الغني المفرط، وحالة من الفقر هذا بالإضافة إلى أنه غالبا ما يؤدي إلى اضطرابات فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه⁶.

4- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي: نعي ذلك عدم قدرة البلاد على قطاع واحد من النشاط كمصدر لدخل القومي، سواء أن كانت تعتمد على النزعة فقط، والبحث في إنشاء ودعم قطاع الصناعة وذلك أن الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد إلى خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الإنتاج والأسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكل خطرا جسيما على هدوء واستقرار مجرى الحياة الاقتصادية، لذلك يجب على القانعين بأمر التنمية في البلاد إحداث توازن في انقطاعات وعدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي كما هو الحال في الجزائر لاعتمادها بشكل كبير على عائدات البترول، والبحث في إحياء قطاع النزعة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي ثم التصدير، كما لا ننسى قطاع الصناعة والذي يمثل إحدى معالم التطور الاقتصادي كل هذا من

أجل الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة⁷.

- وعلى الرغم من تعدد أهداف سياسات التنمية الاقتصادية إلا أنه يمكن نكر أهم النقاط خاصة تلك التي بنتها الأمم المتحدة في إعلان الألفية الثالثة وهي:
- توفير الظروف الملائمة لتنمية القطاعات الاجتهادية ويشمل ذلك توفير بربة من الاستقرار.
 - تحقيق قدرة من العدالة الاجتماعية والحد من اللامساواة في توزيع الدخل.
 - تنفيذ برامج استشارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد وتوظيف كافة عناصر الإنتاج في خدمة هذه البرامج.
 - السعي لتوفير الأساليب الفعالة وابتاع هذه الأساليب في شرع أنشطة الاقتصاد وصولا لتحقيق التنمية الاقتصادية⁸.

ثالثا: أساليب التنمية الاقتصادية:

هناك عدة أساليب للنهوض بالتنمية الاقتصادية أهمها:

- توفير رأس المال الملائم واللازم للتنمية ماديا وبشريا.
- أنظمة التعليم المعتمدة في إعداد قوة العمل.
- تطويل آليات تخطيط قوة العمل.
- تطوير آليات الأخبار والتعيين.
- خلق نظام الحوافز والمكافآت التشجيعية.
- توفير المناخ الاقتصادي والإداري المناسب.
- إعداد وتأهيل اليد العاملة بمختلف التخصصات والمهارات إضافة إلى الكفاءات.
- تزويد القوى العاملة بالمعارف، الخبرات والمهارات اللازمة بهدف تحقيق الأهداف التنموية في كافة المجالات.
- بسيط الإجراءات والحد من الروتين.
- تخصيص أيام دراسية في البحث العلمي، وتوفير البيئة المناسبة وكنا المناخ المناسب الذي يساهم في حل مشاكل التنمية الاقتصادية.

هذه الحلول أو الأساليب كلها روافد في زيادة الدخل القومي الفردي، وينعكس إيجابا على المستوى الصحي والتعليمي وتقود إلى زيادة الإنتاجية، وإلى تحقيق تنمية بكافة أبعادها.

الخور الثاني: العلاقة بين السياسة والتنمية الاقتصادية في البلدان العربية.

إن هناك تربطاً جذرياً بين الإصلاح والتنمية في القطاعين السياسي والاقتصادي من خلال ما يأتي:

- إن فلسفة النظام الاقتصادي للدولة نتبع النظام السياسي وتربط به، فإذا كان النظام السياسي في طريق

الاحتكار الشمولي فإن النظام الاقتصادي سيقوم بإلغاء الملكية الفردية وتعزيز سيطر الدولة على وسائل الإنتاج وكذلك الموارد المختلفة.

- في الأنظمة السياسية الديمقراطية تكون السلطة الاقتصادية موزعة على التخصصية واحترام حقوق الملكية الفردية.

- غالبية الدساتير العديدة والتشريعات تشير بوضوح إلى أن الشعب هو صاحب الملكية، وأنه هو الذي يقود التنمية في العالم العربي، إلا أن واقع الحال يشير إلى بصمات الأنظمة الشمولية ما زلت قائمة وبلا حدود وبإمكان السلطة إلغاء أي تشريع أو قانون يتعارض مع فلسفتها السياسية، أو تعطيله، بفض النظر عما نصت عليه الدساتير⁹.

- إن الواقع السياسي يشير إلى ضعف التجاوب مع تطلعات الناس الاستجابة للغايات الأهداف التي ينشدونها، والمتمثلة باستكمال التحرر السياسي، وامتلاك السيادة والاقتراب نحو الوحدة، التي تمثل معركة المستقبل العربي على اختلاف مستوياتها وتسمياتها، كما لا يستجيب لروح العصر آمال وآلام الإنسان العربي، والدور الذي يجب أن يشغله في وطنه المكانة التي يحتلها داخل الحياة السياسية.

- إن كثير مما يعده السياسيون في السلطة أيديولوجيات اقتصادية أو نظريات تنمية تعبر بالضرورة عن المذهب السياسي الذي تتطرق منه هذه النظريات، غالباً ما تكون أقنعة تختفي خلفها فلسفة الفكر السياسي الذي قد يمثل التبعية في القرار، أو تختفي وراءها المصالح الشخصية، هذا من شأنه زيادة حالة التخلف الاقتصادي، أو عدم مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي، وخاصة في العلوم التي تتضمن نهجا للتطور العلمي الحديث.

- إن وصف بعض الدول أو الشعوب بـ (الإرهاب) يقع ضمن المخترعات الحديثة التي يزد بها السيطرة المباشر على موارد البلدان الاقتصادية، والسيطرة بالتالي على مقدرات الشعوب، وضمان تبعية عمياء لقرارات الاستفراد السياسي والاقتصادي، وهو يمد حلقة واضحة من حلقات الربط بين السياسة والاقتصاد.

- استنساخ تجارب سابقة تتبع إيديولوجيات وفلسفات سياسية بعيدة عن العالم العربي، أو إتباع الوصايا اللبرالية الجاهزة ومنها (نظريات التبعية الكاذبة) وغيرها يساعد على إعطاء الدول النامية نصائح مغلوطة وغير مناسبة، إذ يقدم هؤلاء الخبراء هياكل اقتصادية رائعة، ونماذج اقتصاد قياسي معقدة في التنمية غالباً ما تقود إلى سياسات غير سليمة وغير مناسبة، وهذا ما يتحمل نتائجه السلطة السياسية وليس المفكر الاقتصادي.
- إن بروز القطب السياسي الواحد أوقع الدول العربية تحت وطأة المشاكل السياسية التي زرعتها في كل بلد

عربي، ومن ثم تبعها الوضع الاقتصادي المتفرد لكل بلد مما عزز سهولة السيطرة الاستعمارية على اقتصاديات البلدان العربية وزاد ذلك من اعتماد أغلب الدول العربية على تصدير المواد الأولية والاعتماد على الصناعات الأولية والمتوسطة مع التهافت على الحصول على المساعدات الدولية مما زاد من ديونها، لتجد نفسها تحت وطأة البنوك. الدولية ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي التي تتبنى شروطا قاسية، لإبقاء الدول العربية تابعة لها في تنفيذ البرامج التي ترسمها لها هذه المنظمات.

- إن مما زد المشاكل الاقتصادية في البلدان العربية هو أن السياسي يمتلك القرار النهائي فيما يفكر به الاقتصادي، ولما كان أصحاب القرار هؤلاء هم الذين يقررون قيمة النقد وأسعار المواد واستغلال الطاقة ومعالجة مشاكل البطالة والتضخم وهم يجهلون نتائج قراراتهم، فإن أصحاب رؤوس الأموال لا يفضلون الاستثمار في بلدانهم، ويفضلون الاستثمار الخارجي الثابت أو الاستثمار في الأسهم أو المشاريع السريعة الانتهاء، خوفا من نتائج ذلك الأعمال.
- لا بد من التنبيه إلى خطورة استمرار التباعد السياسي والاقتصادي وترجع العمل العربي الاقتصادي المشتد بين البلدان العربية، أيا كانت الخلفيات في ذلك، إذ تظهر بعض المؤشرات، أن حجم التجارة العربية البينية لا يزيد عن 7 - 8% من إجمالي حجم التجارة الخارجية العربية، وبالمقارنة فإن التجارة البينية للمجموعة الأوربية تمثل 70% من إجمالي التجارة الخارجية للمجموعة، كما تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاديات العربية أكثر اندماجا مع اقتصاديات العالم الخارجي، ويتمنى ذلك من خلال المبادلات التجارة مع وجود وسائل اتصال ونقل أفضل بين البلدان العربية والدول الأجنبية مما هو متوفر بين السكان العربية ذاتها.
- أجزاء ومكونات القرارات السياسية وهي حاصل جمع الظروف الآنية المحلية والدولية التي يتخذها السياسي نتيجة مداخلات سياسية معينة، قد لا ربط مباشر بالمصالح الاقتصادية للبك وني أحيانا كثيرة نتعارض مع تلك المصالح التي تلط بخطط قريبة أو بعيدة المدى مما تؤثر سلبا في تطبيق خطط التنمية.
- إن اعتماد السياسيين لتنفيذ سياسة التعاون المشترك مع الدول الأخرى لأسباب غير اقتصادية، ونتقي الخبرات الأجنبية للسبب المذكور دون إطار سياسي واقتصادي محدد ضمن معايير وثوابت مصلحة البلد يسبب بالتأكيد تداخلا عرضيا مع ما يفكر به الاقتصاديون.
- إن النظر السياسية لزيادة السكان تعني قوة الدولة وإمكان استغلال تلك الموارد البشرية في الدفاع عن البك عند الحاجة، بينما ينظر الاقتصاديون إلى أن سادة السكانية تعد من المشاكل المباشر في عملية التنمية الاقتصادية، وما تسببه من توفير مستلزمات العيش والعمل والتربية والتعليم والسكن والخدمات، خاصة في البلدان العربية، أما إذا كانت تلك زيادة محسوبة على أساس علمي في زيادة الموارد البشرية الفنية والعلمية

الفعالة بحيث تكون نسبة زيادة التنمية الاقتصادية وبالتالي زيادة الدخل الحقيقي زيادة سريعة وتراكمية نفوق نسبة الزيادة السكانية، فإنها حينذاك تكون منسجمة مع التوجه السياسي مع اختلاف الأسباب.

- لقد اهتمت الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية اهتماما كبيرا بموضع النفط العربي، الذي أصبح ركنا أساسيا من أركان التخطيط الاستراتيجي لسياسات هذه الدول وأعطى مركزا مهما في موضوع التنافس فيما بينها، وأصبح من يمتلك القدر على السيطرة عليه فإنه يمتلك رجحان كفته في الصراع الدولي، وبما أن النفط العربي هو المورد الأكثر أهمية بحكم ضخامة الاحتياطي وانخفاض التكاليف الإستراتيجية فضلا عن الجودة لخلوه من الشوائب، أصبح ميدان الصراع والتنافس بين هذه الدول، كما أصبح ميدانا خصبًا للصراع والتداخل السياسي والاقتصادي وذلك من خاش تضارب المصالح بين المستغل والمستغل¹⁰.
- يبقى أن نحدد أن السلطة السياسية هي المسؤولة عن نتائج المؤشرات الاقتصادية المتدنة ودون الوصول إلى تنمية حقيقية في جانبها الاقتصادي وعلى السلطة أن تقرأ نتائج ذلك النشاطات بمساعدة الخبراء لتكون على بينة من موقفها الاقتصادي وما يحتاج من قرارات سياسية واقتصادية أو تشريعات لمعالجة كل انحراف سلبي وتقوية المؤشرات الإيجابية. من ذلك نرى ضرورة أن يسير الإصلاح السياسي مع الإصلاح الاقتصادي بنات الوقت بحيث تكون مراحل بناء الديمقراطية متلازمة مع مراحل بناء الاقتصاد الحر عندها ستكون الصورة واضحة المعالم والابتعاد عن كل ما يعيق العملية الديموقراطية في الاقتصاد والسياسة ضمن خطط موحدة تركز إلى الأساس النظري الذي انطلق منه البناء نحو الواقعية المطلوبة.

المحور الثالث: التنمية الاقتصادية في الجزائر ما بين 1990-2015.

إن مفهوم التنمية يتجاوز النطاق الاقتصادي إلى مجمل الإطار المجتمعي، يقتضي في جانب كفاءة مجتمعية نشم كفاءات اقتصادية واجتماعية وسياسية تستند إلى كفاءة إدانة كما تتطلب عدالة مجتمعية، باعتبار المدخل الأساسي للتنمية هو ما يمي بالتنمية الاقتصادية لما يتصف به البعد اعتمادي من صلاية تمكنه من إخضاع العملية التنمية لمعيار الكفاءة الاقتصادية التي تؤدي إلى أفضل تخصيص للموارد يبح للمجتمع ناتجا يمكنه من معالجة القضايا الاجتماعية.

وفي هذا الإطار ولتحقيق التنمية الاقتصادية حاولت الجزائر القيام بمجموعة من الإصلاحات التي من شأنها أن نقضي على الاختلالات الهيكلية، وما نتج عن ذلك من اختير العلاقات بين الموارد البشرية والموارد المادية، وظهور البطالة واختير هيكل الصادرات من الناحية الاقتصادية، أما من الناحية الاجتماعية عدم ملائمة البنية الاجتماعية والثقافي بما يحوي من قيم وعادات وسلوك واتجاهات الأنظمة لمقتضيات النمو الاقتصادي¹¹ بالإضافة إلى ذلك حاولت الجزائر الخروج من التبعية وما فرضه الاقتصاد الدولي من اندماج اقتصاديات الدول العربية ومنها الجزائر

باعتباره دولة ريعية بالدرجة الأولى.

فمحاولة الجزائر نقل الاقتصاد القومي من حالة التخلف إلى حالة التقدم والخروج من وضع الاجتماعي إلى وضع اجتماعي معدم، باعتبار أن علاقة التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية علاقة تكاملية فلا يمكن أن نتحدث عن تنمية اقتصادية دون تغيير اجتماعي.

إن انتهاج الجزائر برامج الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها من خلال فترات متعددة بسبب حدوث خلل في المنظومة الاقتصادية الجزائرية، وذلك قصد مواصلة عملية التنمية التي تكون بشبه متوقفة خلال فترة الإصلاح بالإضافة إلى معالجة الآثار الاجتماعية السلبية لهذه البرامج منها البطالة والفقر وغيرها، وكذلك القضاء على العلل الاجتماعية المصاحبة للتخلف التي كانت دافعا للسياسات التي أفضت إلى اضطرابات كل من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

إن التنمية الاقتصادية تعاني من العديد من المشاكل والأزمات التي من شأنها أن تؤثر على عجلة تقدمها، حيث أن ضعف الأداء المؤسسي على مواجهة التأثيرات والصدمات الخارجية الطارئة¹².

بالإضافة إلى تراجع الاستثمار وتدني كفاءته خاصة مع عدم الاستقرار السياسي التي شهدته الجزائر في عقد التسعينات من القرن الماضي، كان له الأثر على تراجع التنمية فيها بالإضافة إلى الممارسات الفاسدة للمسؤولين الحكوميين وإنفاق عوائد النفط دون عقلانية مع غياب الإداريين الأكفاء، وكما أن الجزائر لم تفتح المجال الواقع لقطاع الخاص إلا بعد تراجع النفط في نهاية لثمانينات ففكر من خصوصية المؤسسات العمومية وهو ما رد الطين بلة في عدم ترشيد القرارات السياسية ودون قراءة جيدة للحاضر والمستقبل وهو ما يؤدي إلى عدم راشدة القرار السياسي¹³.

وإن من أهم أسباب فشل التنمية في الجزائر إضافتها إلى ما تم ذكره، هو البنيان الاقتصادي التبعي المرتكز على مصدر واحد قابل للنضوب، وما يمثله من مصدر رئيسي للموارد المالية، وهذا ما أدى إلى ترجع أو انعدام الجهد المكثف والجاد لكسر حلقات التخلف والتبعية، بالإضافة إلى الأطماع والضغط الخارجية المحيطة بالمنطقة العربية وما فعلته الثورات العربية أو ما يصطلح عليه إعلاميا الربيع العربي "كان له وقع في سياسات الدول وانعكاس بالسلب على ما اقترفته الدول العربية.

إن تضافر هذه الأسباب أدى إلى ترجع التنمية في الجزائر وهذا لعدم ملائمة المناخ الفكري وتوائمه مع المناخ الاجتماعي وصلاحيات البرامج التنموية في الجزائر، والسؤال الذي يطرح هو ما هو السبيل للانطلاق وإعادة بعث التنمية الاقتصادية في الجزائر؟.

إن السبيل إلى بعث التنمية يرجع إلى العقلانية وذلك من خلال تطبيق آليات الحكم الرشيد، حيث أن مضمون

المحوري للحكم الرشيد في المجال الاقتصادي هو انسحاب الدولة من هذا القطب بنسبة كبير وفتح المجال للحريات الاقتصادية، ويكمن البعد الاقتصادي في الحكم الرشيد في تحقيق الرشادة الاقتصادية التي تعني: "عملية تشمل أساليب وإجراءات اتخاذ القرارات التي تكون لها تأثيرات على النشاطات الاقتصادية للدولة وعلاقتها الاقتصادية مع الدول الأخرى"، وعليه فالبعد الاقتصادي يتضمن بعدا اجتماعيا يهدف إلى تحقيق السالية في نشاط الحكم، وذلك من خلال الاستعمال العقلاني للموارد العمومية والتوزيع العادل للثروات وفق معيار الإنتاجية.

والملاحظ أنه قد أعيد تحديد دور الدولة في الاقتصاد وذلك من خلال تركيز عملها في ثلاث مجالات وهي:

- تحقيق الاستقرار السياسي.
- فتح المجال للقطاع الخاص وإلغاء القطاع العمومي بانسحاب الدولة.
- إصلاح الإطار التنظيمي في المجال الاقتصادي.

ثانيا: أهم البرامج التنموية في الجرش:

1-برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

جاء هذا البرنامج ضمن الإصلاحات الاقتصادية المعمقة التي تهدف إلى تحريك النشاط الاقتصادي بعد معاناته من الركود في مجمل آلياته، وذلك عن طريق إعطاء للميزانية دور في تمويل التنمية بحيث يتم تحفيز الاستثمار الداخلي والخارجي وذلك لتحقيق نمو اقتصادي نكون من خلاله تنمية اقتصادية اجتماعية وتحقيق التنمية المحلية في مختلف انقطاعات وعلى جميع المستويات، ورصد لهذا البرامج ما يفوق 07 مليار دولار، وكان يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم مؤسسات الأنشطة الإنتاجية العلاجية لتعزيز المصلحة العامة وتحسين مستوى المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، حيث كان محتوى هذا البرامج كالتالي:

أ- دعم النشاطات الإنتاجية والمتمثلة في:

- قطاع الفلاحة: ويتمحور هذا المخطط على عدة برامج مرتبطة وهي:
- تكثيف الإنتاج العلاجي الذي يشمل المواد الواسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات لزراعية.
- حماية الأحواض المنحدرة والمصببات وتوسيع مناصب الشغل النفي.
- حماية النظام البيئي ومكافحة الفقر والتهemis لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين. حيث قدر تكلفة هذا البرنامج بـ 55.90 مليار دج.
- الصيد البحري والموارد المائية ويتمثل في إنشاء صندوق الوطني للصيد البحري وإنشاء مؤسسة للقرض وغيرها، حيث قدر المبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرامج بـ 9.5 مليار دج.

التنمية المحلية:

إن برامج المقترح والمقر بـ 113 مليار دج، يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات التدخل فيما يخص التحسين النوعي للإطار المعيشي للمواطنين وذلك من خلال ما يلي:

- كل المشاريع المرتبطة بالطرق داخل البلديات والولاية والبني التحتية وتشجيع المناطق التي كانت مهددة بالإرهاب، وغيرها من المشاريع التنموية المحلية.

التشغيل والحماية الاجتماعية:

إن البرامج المقترحة بالنسبة لهذه الفترة في ميدان الشغل والحماية الاجتماعية تطلب علاف مالي يقدر بـ 16 مليار دج، فهو يخص برامج الأشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة والمتعلقة بالولايات المهمل تنمية، وإن هذا البرنامج من شأنه أن نسمح بعرض إضافي بـ 70000 منصب شغل دائمين بالنسبة إلى ذلك الفترة وتكلفة قدرها 7 ملايين دج¹⁴.

بالإضافة إلى إنشاء بعض البرامج المرافقة والمدعمة للمشروع ومنها:

- صندوق تنمية الجنوب: والذي يشمل 13 ولاية من الجنوب الجزائري وخصص له مبلغ 25 مليار دج.
- الصناديق الخاصة: ونتمش في تدعيم إنشاء الصناديق التالية:
- الصندوق الوطني للسكن.
- الصندوق الوطني لتكوين الشباب البطال.
- الصندوق الوطني للقروض المصغرة.
- الصندوق الوطني للصحة.

2- نتائج برامج دعم إنعاش الاقتصادي: ويمكن تلخيصها في الجدول التالي:

السنة	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج الداخلي الخام (مليار دينار)	3331	3937	42066	4484	4827
النمو الاقتصادي %	2.2	2.6	4.1	6.8	5.2

3.6	2.6	1.4	4.2	0.3	التضخم %
5.5	6	7	8.5	8.5	نسبة الفائدة %

21.40	23.40	22.64	22.57	25.26	المديونية الخارجية (مليار دولار)
17.1	23.7	26	28.4	29.3	البطالة
6.8	8	8.5	22.6	-	الفقر %
28.7	30	31.1	32.2	33.3	الأمية %

المصدر: تومي عبد الرحمن، واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 238.

من خلال الجدول يبين لنا أن انخفاض حجم المديونية الخارجية التي تشكل عائق أمام عملية التنمية لتصبح حوالي 21.40 مليار سنة 2004، وارتفاع احتياطات الصرف لتصبح سنة 2004 حوالي 40 مليار دولار، مما أدى بالميزان التجاري إلى تحقيق فائض. وكما أن معدل البطالة عرف انخفاض محسوس قدر بـ 12% كذلك معدل الفقر الذي عرف انخفاض محسوس قدر بين السنوات بـ 16%.

كما تم في هذه الفترة تحقيق عدة أهداف منها:

- توسيع شبكة الطرقات لتصل إلى 104000 كلم.
 - كما تم تخفيض الأسر على إمتلاك جهاز كمبيوتر لكل أسر.
 - بالنسبة للكهرباء تم تغطية 95 % من التراب الوطني و 97 % من الأسر مربوطة بشبكة الكهرباء.
- وعلى هذا الأساس وبالرغم من الاهتمام الكبير التي أولته الدولة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه الفترة من خلال البرامج لا زالت بعيدة عن تحقيقي أهدافها، لذا عمدت الدولة من خلال البرنامج التكميلي لدعم النشاط الاقتصادي وذلك يوضح أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للمجتمع وخاصة ما يتعلق بالتنمية المحلية.

2- برنامج بعم النمو 2005-2009:

للحفاظ على النمو المحقق في الفترة السابقة ودعمه وضعت الدولة برنامج تكميلي لدعم نمو النشاط

الاقتصادي، بحيث ومن خلال هذا البرامج تم وضع مجموعة من الإصلاحات مست المجال اقتصادي من أجل تحسين إطار الاستثمار وذلك بتوفير إطار قانوني ملائم لترقية الاستثمار مع جلب الاستثمار والشركة الأجنبية وذلك بمراجعة القوانين الاستثمارية وتسوية مشكل العقار¹⁵.

ومن الأهم الأهداف المسطر للبرامج ما يلي:

- تنمية شاملة ومستمر عبر أنحاء البلاد.
- استكمال الترتيبات التشريعية والتنظيمية والمؤسسية من أجل جلب الاستثمار الخاص الوطني، والمزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- مكافحة الفقر بكل أشكاله وأنواعه في الريف والمدينة.
- مواصلة إصلاح قطاع الفلاحة.
- وضع برنامج تسيير وتنمية الغابات والسهوب التي تستحدث مناصب الشغل وتحافظ على الوسط الطبيعي.
- تطوير التكنولوجيات الجديدة في الاتصال والإعلام.
- الاهتمام بسياسة تهيئة الإقليم التي من شأنها توفير على المدى المتوسط تصور التنمية الوطنية وإطار توجيهها لأعمال الواجب إنجازها ومن شأنها أيضا تحقيق انسجام وتوازن بين المناطق والقضاء على اللامساواة، وتحقيق هذا الهدف يجب تعزيز سياسة البنى التحتية الكبرى والأشغال الكبس قصد تحسين الظروف المعيشية للسكان والنشاط الاقتصادي لهذه المناطق¹⁶.

ومن أهم التوصيات:

- العمل على شيخ قيم العمل في سبيل تحقيق أكبر قدر من المنافع للبك دون أيت اعتبارات فكرية أو جهوية أو دينية.
- وضع أطر قانونية واضحة من أجل فهم عمل كل مؤسسة ودن التداخل في الصلاحيات بين المؤسسات وهنا نذهب المسؤولية عن الخطأ.
- تدعيم العمل الابتكاري في المجال الصناعي وتطوير ودعم براءة الاختراعات والنهوض بها.
- التقليل من التبعية للخارج في المجال الاقتصادي وضرورة دعم المنتج المحلي باعتباره الأساس للبك وحمايته من المنافسة الخارجية.

الخاتمة:

وعلى أي حال، فإنه ينبغي القول بلا مراوغة وبصريح العبارة أنه بدلا من انتظار تكوين مفهوم مثالي للتنمية وما يقتضيه من استراتيجيات لازمة لتحقيقه، يجب علينا الآن بحل مشكلاتنا سواء الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية ومن خلالها نبرز دور التنمية التي تعطي دفع جديد لتطور الدول المتخلفة من خلال أن تعطي لكل إنسان حقوقه وتلزمه بواجباته ويكون ذلك وفقا للقوانين المتبعة حتى تضمن العدالة الاجتماعية التي نادي بها المفكرين القدامى، وهنا تكون الدول النامية ومن بينه الجزائر قد اتخذت طرق الدول المتقدمة ويمكن ذلك بإتباع خطوات المنهج الديمقراطي في سبيل تحقيق حكم رشيد وهنا تكون قد حققت إستراتيجية تنمية في مختلف المجالات (سياسية، اقتصادية، ثقافية) واستمرارية والمحافظة على الأجيال اللاحقة من التنمية.

وتأسيا لما سبق نكر، فإن للجزائر لها قدرات هائلة سواء من جانب المصادر الطاقة التي يمكن من خلالها تنميتها وتطويرها، لتقليص مساحة التبعية الاقتصاد الوطني للنفط وزيادة المداخل إضافة إلى نوع المخاطر، وتنوع المنتجات الوطنية وتحسين نوعيتها وخاصة أن الدول الغير النفطية قد عوضت افتقارها إلى الموارد الطبيعية بتنويعها للمنتجات والفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية.

قائمة الهوامش المعتمدة:

- 1- إحسان حفصي، علم اجتماع التنمية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2004، ص 33.
- 2- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر: مكتبة الإشعاع الفنية، 1999، ص 46.
- 3- سيد محمود سيد محمد، "التنمية الاقتصادية في موريتانيا في ضوء التجربة السورية، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق: كلية الاقتصاد والتجارة، 1988، ص 64.
- 4- نفس المرجع، ص 20.
- 5- محمد عبد العزيز عجيمة، صبحي تادريس قريصة، مذكرات في التنمية والتخطيط، القاهرة: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 1986، ص 64.
- 6- الرادوي تيسير، التنمية الاقتصادية، سوريا: مديرية المكتب والمطبوعات الجامعية، ص 83.
- 7- فارس رشيد البياتي، "التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي"، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008، ص 68.
- 8- موري سمية، بلحاج فراحي، "أثر التذبذب في أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر -دراسة مقارنة تحليلية وقياسية-"، مجلة إستراتيجية وتنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، العدد 07، جويلية 2014، ص 211.
- 9- أحمد بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت: مكتبة لبنان، 1986، ص 222.318.

-
- 10- فارس رشيد البياتي، مرجع سابق ذكره، ص 228.
 - 11- محمد الدين عمرو، التنمية والتخطيط الاقتصادي، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1972، ص 207.
 - 12- إسماعيل الزبري، وآخرون، آفاق التنمية في الوطن العربي، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2006، ص 73.
 - 13- محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987، ص 58.
 - 14- تومي عبد الرحمن، "واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 238.
 - 15- بلقاسم حسن بملول، سياسة التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 25.
 - 16- نور الدين جليد، رشيد بوعافية، الاقتصاد الجزائري 50 سنة من الاستقلال، الجزائر: منشورات مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، 2012، 437.434.